

Document: EB 2012/106/R.30  
Agenda: 15(a)  
Date: 29 August 2012  
Distribution: Public  
Original: English

A



تمكين السكان الريفيين الفقراء  
من التغلب على الفقر

## تقرير رئيسة لجنة مراجعة الحسابات عن اجتماعها الثالث والعشرين بعد المائة

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

نشر الوثائق:

**Deirdre McGrenra**

مديرة مكتب شؤون الهيئات الرئاسية  
رقم الهاتف: +39 06 5459 2374  
البريد الإلكتروني: [gb\\_office@ifad.org](mailto:gb_office@ifad.org)

الأسئلة التقنية:

**Ruth Farrant**

المراقب المالي ومدير  
شعبة المراقب والخدمات المالية  
رقم الهاتف: +39 06 5459 2281  
البريد الإلكتروني: [r.farrant@ifad.org](mailto:r.farrant@ifad.org)

**Conrad Lesa**

مدير قسم المحاسبة والإبلاغ المالي  
شعبة المراقب والخدمات المالية  
رقم الهاتف: +39 06 5459 2181  
البريد الإلكتروني: [c.lesa@ifad.org](mailto:c.lesa@ifad.org)

المجلس التنفيذي - الدورة السادسة بعد المائة

روما، 20-21 سبتمبر/أيلول 2012

للاستعراض

## تقرير رئيسة لجنة مراجعة الحسابات عن اجتماعها الثالث والعشرين بعد المائة

1- تود لجنة مراجعة الحسابات أن تلفت انتباه المجلس التنفيذي إلى المسائل التي نظرت فيها اللجنة في اجتماعها الثالث والعشرين بعد المائة والذي عقدته في 22 يونيو/حزيران 2012.

### اعتماد جدول الأعمال

2- قبيل اعتماد جدول الأعمال، ذكرت رئيسة اللجنة بالاتفاقية التي تم التوصل إليها في الدورة الخاصة التي عقدتها اللجنة بتاريخ 16 أبريل/نيسان، وكذلك بدورة المجلس التنفيذي الخاصة المعقودة في 3 مايو/أيار، فيما يتعلق بترتيبات استضافة الآلية العالمية. وذكرت اللجنة بأن الإدارة قد وافقت على تقديم تحديثات منتظمة إلى لجنة مراجعة الحسابات عن وضع هذه المسألة. وعلى هذا الأساس، ووفق على إضافة هذا البند إلى جدول أعمال الاجتماع تحت عنوان "مسائل أخرى". كذلك تم تعديل جدول الأعمال ليشمل بنوداً إضافية تحت بند المسائل الأخرى نفسه:

- عرض بعنوان: "التحديات والإجراءات في الخزانة وإدارة الأصول والخصوم"؛
- تحديث عن وضع المساهمات في التجديد التاسع لموارد الصندوق؛
- العملية الجارية لإعداد الميزانية لعام 2013؛
- تحديث عن مسألة توافر أماكن وقوف السيارات للممثلين في المجلس التنفيذي.

### محضر الاجتماع الثاني والعشرين بعد المائة للجنة مراجعة الحسابات

3- وافقت اللجنة، دون أي تعليق، على محضري اجتماعها الثاني والعشرين بعد المائة والدورة الخاصة التي عقدتها اللجنة بتاريخ 16 أبريل/نيسان.

### تقرير المراجع الخارجي للحسابات عن الرقابة الداخلية والإجراءات المحاسبية

4- عرضت الرئيسة هذا البند وأبلغت اللجنة أن التقرير صدر في أعقاب مراجعة حسابات الصندوق لعام 2011، وأن تعليقات الإدارة عليه أدرجت فيه. ودعي شريك عملية المراجعة، من شركة برايس ووترهاوس كوبرز، لعرض التقرير.

5- وأبلغ الشريك اللجنة أن التقرير يتضمن مسائل تاريخية هي في طريقها إلى الحل. وهي تتصل بما يلي: نظام القروض والمنح؛ وأداة آلية لدعم الأنشطة المحاسبية لمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون؛ وتعزيز أمن البيانات المتعلقة بأداة "القيمة العادلة"؛ ومسألة تكنولوجيا المعلومات. وأبلغ الشريك اللجنة أنه على اطلاع على المشروع الحالي الذي سيحل محل نظام القروض والمنح، وهو سيتناول المخاطر المباشرة. وأوضح أن نظام القروض والمنح ومبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ومسائل القيمة العادلة كلها مسائل تتعلق أساساً بالمخاطر المصاحبة للتدخل اليدوي في جداول بيانات برنامج مايكروسوفت إكسيل. ويجري حالياً وضع نظم جديدة لأتمتة هذه العمليات وجعلها أكثر قوة. وقد ألمحت الإدارة إلى أن بند تكنولوجيا المعلومات عولج بشكل كامل. ويتفق المراجعون الخارجيون مع ذلك، ولكنهم يحذرون من أنهم لم يتمكنوا من الاختبار

والتحقق من تنفيذ هذه التوصية في سياق عملية مراجعة الحسابات، حيث أن أنشطة التصحيح جرت بعد انتهائهم من عملهم.

6- تضمنت تعليقات الأعضاء ما يلي: توضيح موقف مراجع الحسابات فيما يتعلق بمسألة ضوابط تكنولوجيا المعلومات؛ وتوضيح الجدول الزمني لتنفيذ البنود التي تتطلب إجراءات عاجلة؛ وتأكيد الجدول الزمني لتنفيذ مشروع استبدال نظام القروض والمنح؛ وطلب للحصول على الترجمة الفرنسية للوثيقة المقدمة.

7- وأوضحت الإدارة أن النقطة الرابعة الخاصة بأمن تكنولوجيا المعلومات عولجت بصورة كاملة عند تنفيذ استضافة البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات في مركز الأمم المتحدة الدولي للحساب الإلكتروني في مارس/آذار. وحتى الآن، تشير التجارب إلى أن الأمور يبدو أنها تسير بشكل جيد. أما بالنسبة لأداة القيمة العادلة، فقد تم التعاقد مع خبير استشاري لتطوير أداة تلبية معايير الرقابة الموصى بها، والعمل جارٍ لتحقيق ذلك. ومن المتوقع أن يتم الانتهاء منه في نهاية يوليو/تموز. وقد تم تطوير واختبار قاعدة بيانات البلدان الفقيرة المنقلة بالديون، ومن المتوقع تعميمها في يوليو/تموز أو أغسطس/آب. وفيما يتعلق بالجدول الزمني لتنفيذ نظام القروض والمنح، أبلغ المدير والمراقب المالي، شعبة المراقب المالي والخدمات المالية، اللجنة أن الجدول الزمني الحالي يشير إلى أبريل/نيسان 2013 كموعداً لانتهاء من المرحلة الأولى، وأكد أنه سيتم التعامل مع مخاطر عدم المرونة المشار إليها في التوصية الصادرة عن مراجعة الحسابات مع الانتهاء من تلك المرحلة.

8- وبخصوص مسألة الترجمة، أوضح سكرتير الصندوق أنه لا توجد ترجمة لأن الوثيقة أتت من طرف ثالث. وقد بقي التقرير الأصلي بالصيغة التي جاء فيها وتم توزيعه بها. على أن سكرتير الصندوق ذكر أنه يحتمل أن تقدم ترجمات لوثائق الأطراف الخارجية في المستقبل، شريطة أن تكون هذه الوثائق قد وردت في الوقت المحدد.

9- وشكرت رئيسة اللجنة مراجعي الحسابات على التقرير، وهو الأخير لفترة ولايتهم، وتم إغلاق هذا البند.

#### مذكرة المراجع الخارجي عن استراتيجية السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2012

10- عرضت الرئيسة هذا البند، ورحبت بمراجع الحسابات الخارجيين الجدد، شركة Deloitte LLP. وذكرت الأعضاء بأن هذا البند نوقش في السنوات السابقة في جلسات مغلقة. ودعت الشرك الرئيسي في عملية المراجعة إلى عرض الاستراتيجية.

11- وقدم الشرك كبار أعضاء فريق المراجعة الحاضرين، والذي ضم ممثلين عن شركات من المملكة المتحدة وإيطاليا، ثم انطلق إلى عرض الاستراتيجية. وأبلغ الشرك اللجنة بأن مجالات التركيز في شركة Deloitte LLP معقدة وحكمية وجديدة. وأشار إلى أن أحد هذه المجالات هو القيمة العادلة للقروض، وذلك بسبب تعقيدها وانطوائها على تقديرات الإدارة. وقد تم تحديد مجالات أخرى للتركيز على النحو التالي:

- انخفاض قيمة القروض والمساهمات المستحقة والسندات الإذنية للمساهمات؛
- تقييم الأصول والمشتقات المالية؛
- تغييرات السياسات المحاسبية والتقديرات المتوقعة في عام 2012؛

- السنة الأولى من المراجعة، وما يتصل بها من مخاطر متأصلة.
- 12- وسوف تركز شركة Deloitte LLP، في جميع هذه المجالات، على دقة الحسابات، وملاءمة السياسات المحاسبية وفقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي.
- 13- وشملت تعليقات الأعضاء ما يلي: التساؤل عما إذا كانت عمليات المراجعة ستشمل كلا من الامتثال ومراجعة الأداء؛ والمنهجية المتبعة في تحليل المخاطر؛ وتوضيح نهج القيمة العادلة في ضوء ظروف السوق الحالية؛ والسياسة الجديدة الخاصة بالأصول الثابتة؛ والفرق بين التدليس والأخطاء.
- 14- وأوضح الشريك متطلبات المعايير الدولية للإبلاغ المالي وآليات تحديد القيمة العادلة من الأرقام المخصصة للتدفقات النقدية المستقبلية. وأوضح الشرط اللازم لتطبيق القيمة العادلة، وكيفية انطباقه على وجه التحديد على الصندوق. أما السياسة الجديدة الخاصة بالأصول الثابتة فهي تتعلق بتنفيذ عتبة الرسملة الجديدة، وتعني رسملة الأصول الثابتة أكثر من ذي قبل. وحول مسألة التدليس، أبلغ اللجنة أن معايير المراجعة الدولية تتطلب من المراجعين الخارجيين النظر في ذلك في سياق عملهم. كما أوضح أن القيمة العادلة هي مجال للتركيز لأنها معقدة وحكمية بطبيعتها. وذكر اللجنة أن الصندوق يطبق القيمة العادلة في بياناته المالية منذ عام 2006.
- 15- وأكد مراجعو الحسابات الخارجيون أن الاستثمار هو أحد مجالات التركيز في عملهم، وسوف يشمل أيضا اختبار للضوابط لتسهيل إصدار شهادتهم حول فرض الإدارة للضوابط الداخلية على الإبلاغ المالي. كما تم توضيح موقف الصندوق إزاء نهج تقييم القروض، مما يستند إلى أسعار الفائدة التيسيرية للغاية.
- 16- وشكرت الرئيسة مراجعي الحسابات الخارجيين على هذه الاستراتيجية، وأعربت عن تطلعها إلى عملهم وتقديرهم عن السنة المالية القادمة. وتم إغلاق هذا البند.

#### استعراض مدى كفاية الاحتياطي العام

- 17- عرضت الرئيسة هذا البند وأبلغت اللجنة أن الإدارة أجرت استعراضا للمسألة وهي تقترح الحفاظ على المستوى الحالي نفسه.
- 18- وقدمت الإدارة هذا البند، وذكرت اللجنة بتاريخ الاحتياطي العام وكيف تطور ليصل إلى المستوى الحالي البالغ 95 مليون دولار أمريكي. كما ذكرت اللجنة بأن الاستعراض السابق أجري في عام 2010، وقد تقرر إجراء استعراض آخر قبل فترة الثلاث سنوات المعتادة لاختبار صحة الفرضيات والتحليلات التي أجريت. وأشار إلى أن الهدف الرئيسي من الحفاظ على الاحتياطي العام هو التصدي لمخاطر تجاوز التزامات موارد الصندوق مما يتأتى عن المخاطر التالية:

- تقلبات أسعار الصرف؛
- التخلف المحتمل عن تلقي مدفوعات خدمة القرض؛
- التخلف المحتمل عن استرداد المبالغ المستحقة على استثمارات الصندوق؛
- انخفاض في قيمة الأصول المالية.

19- وقدمت الإدارة وثيقة تتضمن الخطوط العريضة لمختلف الآليات والاستراتيجيات المعتمدة للتخفيف من المخاطر المذكورة أعلاه، وتحدد كمياً الخسارة المحتملة في إطار كل فئة من فئات تلك المخاطر، وأكدت أن المبلغ الكلي للخسارة المحتملة هو أقل من 95 مليون دولار أمريكي. ويتمثل دور المراجعين الخارجيين في هذا المجال في تقييم الامتثال للمعايير المحاسبية في كشف وعرض الاحتماليات في البيانات المالية، وليس في استعراض مدى كفاية أو معقولية مستوى الاحتياطي العام. وتعتبر الإدارة أن المستوى الحالي كافٍ، وأوصت بإجراء استعراض آخر في غضون عامين لتقييم الآثار المترتبة على نهج استدامة التدفق النقدي، ولاستمرار الحاجة إلى الاحتياطي العام.

20- وشملت التعليقات ما يلي: التعبير عن الرضا بالحجج المقدمة لتبرير مستوى الاحتياطي العام، وكذلك حث الإدارة على مواصلة الاستعراضات؛ وتوضيح دور مراجعي الحسابات الخارجيين والسبب في أن مستوى الاحتياطي العام ظل عند هذا المستوى لمدة 10 سنوات، على الرغم من تغير الظروف الاقتصادية؛ وتوضيح حول احتساب الأثر التقديري مع مراعاة عوامل المخاطرة عبر فترات زمنية متنوعة.

21- وأوضحت الإدارة أن مستوى الاحتياطي العام يقي نفسه لبعض الوقت ويرجع ذلك أساساً لأن الصندوق وضع تدابير أخرى تضمن الاستمرارية، من قبيل سلطة الالتزام بالموارد مقدماً، والآن نهج التدفقات النقدية المستدامة، الذي يهدف إلى تجنب المبالغة في الالتزام. وسيتم إجراء مزيد من التحليل حول وضع آلية لتقييم وتوجيه عملية صنع القرار فيما يتعلق بحجم القروض والمنح بهدف ضمان أن تكون الأموال الملتزم بها ضمن قدرة المنظمة من الموارد. وأوضحت أيضاً أن تقدير مجموع الخسائر الناجمة عن تبلور عوامل الخطر يستند إلى اعتبارات منفصلة وبالتالي لا يفترض بالضرورة أن تستند إلى نفس الأفق الزمني.

22- وأكدت الرئيسة عدم وجود اعتراضات على اقتراح الحفاظ على المستوى الحالي للاحتياطي العام وأن اللجنة ستوصي بالموافقة على الوثيقة في دورة المجلس التنفيذي في سبتمبر/أيلول 2012.

#### استعراض وضع المنح المقدمة بموجب إطار القدرة على تحمل الديون

23- عرضت رئيسة اللجنة هذا البند، وذكرت اللجنة أنه كان قد أدرج على جدول الأعمال بناء على طلب من لجنة مراجعة الحسابات. وأبلغت اللجنة أن الوثيقة تعرض وضع إطار القدرة على تحمل الديون، وتقتصر نهجاً تساهم بموجبه الدول الأعضاء في سداد مدفوعات أصول القرض المتنازل عنها.

24- وقدمت الإدارة الوثيقة وهي تستعرض تاريخ مبادرة إطار القدرة على تحمل الديون منذ موافقة المجلس التنفيذي عليها في أبريل/نيسان 2007. كما تقدم الوثيقة وصفا موجزا للمبادئ الأساسية لإطار القدرة على تحمل الديون، وآليات التنفيذ، بما في ذلك مبدأ الدفع أولاً بأول لسداد مدفوعات أصول القرض المتنازل عنها وذلك بالموارد المقدمة على شكل منح عوضاً عن القروض. وذكرت الإدارة اللجنة بأن الهدف من الوثيقة هو استهلال المناقشة حول كيفية وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها نحو المساهمة في تلبية تكلفة التعويضات تلك.

25- وكانت الإدارة قد حددت كمياً قيمة مدفوعات أصول الديون المتنازل عنها حتى الآن - منذ بداية إطار القدرة على تحمل الديون في عام 2007 إلى عام 2011 - بمبلغ 773.6 مليون دولار أمريكي. ويتمديد الفترة لتشمل التجديد التاسع لموارد الصندوق حتى عام 2015، فإن مجموع مدفوعات أصول الديون المتنازل عنها

يصل إلى 1.446 مليار دولار أمريكي. ومن المتوقع أن تبدأ المدفوعات المتنازل عنها في التبلور في عام 2018.

- 26- وعرضت الإدارة عدداً من الخيارات لتنفيذ مساهمات الدول الأعضاء، وأوصت بأن الخيار الأنسب هو نهج تقاسم الأعباء الذي تأخذ به الرابطة الإنمائية الدولية. ثم اقترحت الإدارة أن يتم تشكيل فريق عامل مخصص لمواصلة النظر في الخيارات المتاحة لتقاسم الأعباء وتقديم التوصيات إلى المجلس التنفيذي للموافقة عليها.
- 27- وشملت تعليقات الأعضاء ما يلي: الإعراب عن التقدير لطرح هذه المسألة على المناقشة؛ والإعراب عن تفضيل إشراك لجنة مراجعة الحسابات كلها في عملية الاستعراض، والدعم القوي لذلك، بدلا من تشكيل فريق عامل لذلك؛ وطلب تقديم عرض للخيارات أكثر تفصيلا، بما في ذلك الممارسة المعتادة في المؤسسات المالية الدولية الأخرى، وخاصة فيما يتعلق بوثائق قانونية محددة بشأن هذه المسألة؛ وتوضيحات بشأن ما إذا كان يتم إبلاغ المجلس مسبقاً بالمبالغ التي سيوافق عليها بموجب إطار القدرة على تحمل الديون.
- 28- وأبلغت الإدارة اللجنة أن وثائق "أنشطة المشروعات المزمعة" تقدم في كل دورة من دورات المجلس للمشروعات الممولة بموجب إطار القدرة على تحمل الديون في ذخيرة المشروعات. إلا أنه تم الاتفاق على أن توفر الإدارة تقريرا منتظما حول المبالغ الفعلية بموجب إطار القدرة على تحمل الديون. كما أخذت الإدارة علماً ببقية التعليقات.
- 29- وتم إغلاق هذا البند على أساس أن الإدارة ستعد وثيقة منقحة تقدم إلى اجتماع لجنة مراجعة الحسابات في ديسمبر/كانون الأول.

#### تكاليف الخدمات الاستشارية في الصندوق

- 30- عرضت الرئيسة هذا البند، وذكرت بأن لجنة مراجعة الحسابات كانت قد طلبت إلى الإدارة تقديم معلومات أكثر تفصيلا حول تكاليف الخدمات الاستشارية، وأوضحت أن الغاية هي إدراج تحليل للموضوع وعدم الاكتفاء بذكر التكاليف وحدها. ودعت الإدارة إلى تقديم الوثيقة.
- 31- وأبلغت الإدارة اللجنة أن القصد الأصلي من الوثيقة كان يتمثل بتوفير رؤية إرشادية للتوزيع وللعوامل التي تتسبب بهذه التكاليف. وتقدم الوثيقة تحليلا لتكاليف الخدمات الاستشارية لعامي 2010 و2011، بما في ذلك إحصاءات عن عدد العقود الاستشارية الموقعة، موزعة حسب الدوائر والشعب.
- 32- وقدمت الإدارة للجنة عرضاً موجزاً لتوزيع التكاليف حسب الدوائر، وأوضحت أن أعلى التكاليف تطراً في دائرة إدارة البرامج، نظراً لاختلاف طبيعة المهارات المطلوبة للتعامل مع العمل الميداني في المناطق المختلفة.
- 33- وشملت تعليقات الأعضاء ما يلي: طلب المزيد من التحليل حول الخلفية والمعلومات الأساسية؛ ومقارنة تكاليف الاستشاريين على المستوى المؤسسي ومستوى المشروعات؛ وتوضيح دور وحدة التوظيف، والرقابة على العمل الذي يقوم به الاستشاري؛ وإيضاحات بشأن التباين بين المبلغ المرصود في الميزانية لعام 2011 والمبلغ الفعلي المعروض في الوثيقة.

34- وأوضحت الإدارة أنه وفقا لتوزيع التكاليف الوارد في الجداول، فإن التكاليف التي تتكبدتها دائرة إدارة البرامج هي أساساً للاستشاريين المنخرطين في العمل في المشروعات والبرامج التي يمولها الصندوق، في حين أن التكاليف المؤسسية تتحملها الإدارات الأخرى. وأوضحت أيضا أن تكاليف الخدمات الاستشارية الخاصة بالمشروعات لا تدرج وأن الاستشاريين الذين يستعان بهم في الصندوق هم وحدهم الذين تدرج تكاليفهم. كما أبلغت اللجنة بأن الشعب هي المسؤولة عن التعاقد مع الخبراء الاستشاريين، في حين أن شعبة الموارد البشرية تقوم بدور داعم بالتعاون مع الشعب التي تقوم بالتوظيف. كما أوضحت الإدارة أن مكتب سكرتير الصندوق يدير ما يقوم هو به من توظيف للمترجمين والمحريين.

35- واختتمت الرئيسة هذا البند مشيرة إلى أن اللجنة تتطلع إلى الحصول على مزيد من المعلومات حول هذه المسألة، على أن تعرض هذه المعلومات على اجتماعها في سبتمبر/أيلول.

#### تحديث شفهي حول تطوير نظام القروض والمنح

36- دعت الإدارة لتقديم تحديث شفهي حول الموضوع.

37- وأبلغت الإدارة اللجنة أنه تم الانتهاء من خطة المشروع، بالتشاور مع أصحاب المصلحة المعنيين، وأن المشروع ينقسم إلى ثلاثة مجالات رئيسية: المجال الوظيفي، وارتحال البيانات من النظام القديم إلى الجديد، ونقاط الاتصال بالنظم الأخرى. وأكدت للجنة أن المشروع يسير وفقا للخطة دون أي تأخير كبير.

38- كما أبلغت اللجنة بأن الصندوق استكشف مختلف الوسائل للحد من تأثير التخصيص والتكاليف بشكل عام. ويشمل ذلك إدخال تقنيات معينة على إجراءات خدمة الديون والقدرة على تأريخ المعاملات بأثر رجعي دون تغيير الأنظمة القائمة.

39- وقد بلغ المشروع حاليا مرحلة تدريب خبراء في الموضوع على النظام الموحد تمهيدا لتحديد معايير وثوابت النظام. كما يجري الاضطلاع بعملية لتنظيف البيانات التاريخية في النظام القديم بهدف إعدادها للتحويل. ومن المتوقع الانتهاء من هذه الخطوات في نهاية شهر يوليو/تموز.

40- وأخذت اللجنة علماً بالتحديث دون أية تعليقات من الأعضاء.

#### مسائل أخرى - الخزنة وإدارة الأصول والخصوم

41- تمثل أول بند في إطار المسائل الأخرى، في تقديم الإدارة لتقرير عن "الخزنة وإدارة الأصول والخصوم".

42- وأبرزت الإدارة المسائل المستجدة في مجال الاستثمارات، فضلا عن العوامل المؤثرة. ويغطي ذلك بشكل رئيسي فترة الـ 12 شهرا الماضية، وقدم على شكل خمسة تحديات تم تحديدها على مدى 12-18 شهرا الماضية:

- (أ) الاعتراف بأن السياسة والاستراتيجية لا تتماشيان مع أفضل الممارسات. وعولج ذلك بإصدار بيان جديد لسياسة الاستثمار، تتماشى معه المبادئ التوجيهية للاستثمار، ويوضع إطار للرقابة الداخلية.
- (ب) التسليم بوجود قدر كبير من عدم اليقين في السوق وبالحاجة إلى إدارة أفضل للمخاطر. وقد عولج ذلك بتشكيل وحدة جديدة لإدارة الأصول، خارج نطاق الخزنة، لمراقبة المخاطر.

(ج) الاعتراف بوجود صعوبات في إدارة الاستثمار. ويجري تناول ذلك عن طريق التحول من الإطار الاستثماري القائم على توزيع الأصول إلى إطار يستند إلى ميزنة المخاطر. وقد تم تركيب أداة داخلية لرصد المخاطر، وهي نظام "بارا".

(د) رداً على خفض تصنيف بعض الاستثمارات التي تدار داخلياً في الصندوق، جرى التخلص من بعض الاستثمارات في بلدان الاتحاد الأوروبي الهامشية ونقلت إلى ملاذات أكثر أمناً.

(هـ) وأخيراً، تم تعزيز المعايير المصرفية المؤهلة، وتوحيد عمليات التسوية، وسيجري تنفيذ برمجيات خاصة بالجزاءات السريعة.

43- وشملت تعليقات الأعضاء طلباً للحصول على مزيد من المعلومات عن التخلص من الاستثمارات، بما في ذلك تحديد المبالغ والبلدان، وما إذا كانت هناك أية خطوات إضافية متوقعة؛ وتوضيح الأساس المنطقي لبيع الأوراق المالية التي انخفض تصنيفها، أي ما إذا كان البيع يستند إلى سياسة ما أو إلى مجرد قرار إداري داخلي. كما طلبت توضيحات عن آجال استحقاق هذه السندات.

44- وأبلغت الإدارة اللجنة أنها خرجت من تلك الأسواق نتيجة لخفض درجة تصنيف الائتمان الخاصة بها. وتم بيع الأوراق المالية من حافظة الصندوق للسندات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق والتي تدار داخلياً؛ ومن حوافظ حساب الأمانة الإسباني (ملحوظة: يتم إبلاغ المجلس التنفيذي عن هذه الحوافظ كل ثلاثة أشهر [للسندات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق]، وحكومة إسبانيا [حساب الأمانة الإسباني]). وكانت المبالغ المصفاة على أساس القيم السوقية كما يلي:

- إسبانيا: 223 مليون يورو ( 29 مليون يورو من السندات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، و 194 مليون يورو من استثمارات حساب الأمانة الإسباني)؛
- إيطاليا: 48 مليون يورو ( 21 مليون يورو من السندات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، و 27 مليون يورو من استثمارات حساب الأمانة الإسباني)؛
- البرتغال: 5 ملايين يورو من السندات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.

45- وقد تحققت خسارة دنيا قدرها 1.6 مليون يورو مع البرتغال، غير أن التخلص من الاستثمارات الأخرى كان دون خسارة عموماً. وأبلغت اللجنة أنه يجري استعراض ضرورة الاستمرار في الإبقاء على حافظة السندات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، فقد كانت أنشئت عندما خرج الصندوق من الاستثمار في الأسهم في عام 2007. وأبلغت اللجنة أن الإدارة نظرت، في سياق التوصل إلى قرار البيع، في ما إذا كانت الأصول تضررت بشكل دائم. وعلى هذا، فقد صدر قرار إداري يهدف إلى ضمان المحافظة على رأس المال.

46- كما أوضحت الإدارة أن إدارة استثمارات الصندوق تتم بموجب اللائحة الثامنة من اللوائح المالية للصندوق، والتي تعطي الأولوية للأمن والسيولة أكثر من تحقيق المردود. وتنظم اللائحة بيانات سياسة الاستثمار التي اعتمدها المجلس التنفيذي خلال العام الماضي، كما تنظم، على المستوى العملي، المبادئ التوجيهية لاستثمارات الصندوق، والتي تحدد الأدوات المؤهلة حسب التصنيف الائتماني.

47- وأبلغت الإدارة اللجنة أنه في حال تخفيض التصنيف الائتماني للسندات دون مستوى التأهيل، وفي حين أنه يتعين على مدراء حوافظ الصندوق الخارجيين التخلص من الأوراق المالية في غضون 30 يوماً من تاريخ



تخفيض التصنيف من قبل وكالة التصنيف، فإن البت في التخلص من الحوافض المحتفظ بها حتى أجل الاستحقاق يتطلب حكماً من الإدارة، وهو حكم يتعلق بما إذا كان التدهور الكبير في الجدارة الائتمانية للسندات مؤقتاً أم لا، وبالتالي ما إذا كانت هذه السندات قد تضررت أم لا. وإذا نظر إليها على أنها تضررت، فإن الإدارة تأذن للخزانة بالتخلص من الاستثمار. وهذه العملية ضرورية فيما يتعلق بالحوافض المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، وذلك من أجل الإبقاء على استقرار أساس التقييم للأغراض المحاسبية، مع الحفاظ في الوقت نفسه على أصول الصندوق لاستخدامها في القضاء على الفقر. وأوضحت الإدارة أن آجال الاستحقاق في السندات المباعة تتراوح بين عامي 2012 و 2015.

48- وأعربت الرئيسة عن تقديرها للمعلومات المقدمة، وأشارت إلى أنه وبالرغم من أن قرار البيع يقع ضمن مسؤوليات الإدارة، فإن لديها مخاوف من بيع مؤسسة مالية دولية عامة لأصول سيادية بأجال استحقاق قصيرة. وأخذت اللجنة علماً بالتحديث.

#### مسائل أخرى - تحديث حول وضع مساهمات التجديد التاسع لموارد الصندوق

49- قدمت الإدارة تحديثاً عن وضع مساهمات التجديد التاسع لموارد الصندوق. وذكرت اللجنة أن الحد المستهدف للتجديد التاسع لموارد الصندوق كان 1.5 مليار دولار أمريكي. وحتى 21 يونيو/حزيران، بلغت التعهدات للمساهمات العادية والتكميلية 1.058 مليار دولار أمريكي، وهو ما يمثل 70.6 في المائة من الهدف المحدد. وفي 22 يونيو/حزيران، أعلنت المملكة المتحدة أنها ستقدم مساهمة تكميلية بحوالي 150 مليون جنيه إسترليني، وهي مساهمة ستتضمن جزءاً مشروطاً، على أنه لم يتم بعد تأكيد هذا المبلغ بوصفه مساهمة تكميلية سارية المفعول. ومن الناحية النظرية، فإن هذا يرفع مجموع التعهدات ليصل إلى 86.8 في المائة، متجاوزاً بذلك هدف الـ 85 في المائة.

50- وشملت تعليقات اللجنة طلباً لتقديم تحديث آخر في سبتمبر/أيلول، على أن يقترن ذلك بجدول يبين التعهدات حسب البلدان.

51- وذكرت الإدارة اللجنة بأن رئيس الصندوق يرسل تحديثاً بعد 15 يوماً من التاريخ المحدد عند وضع التعهدات، بالإضافة إلى الوثيقة المتوقعة أن تقدم إلى المجلس في سبتمبر/أيلول كوثيقة معيارية.

52- وأخذت اللجنة علماً بهذا البند، على أنها أكدت مجدداً الحاجة إلى جدول يتضمن تحديثاً عن وضع التعهدات المؤكدة ويقدم إلى لجنة مراجعة الحسابات في اجتماعها في سبتمبر/أيلول.

#### مسائل أخرى - إعداد ميزانية عام 2013

53- طلب أحد الأعضاء توضيحاً بشأن عملية إعداد الميزانية، بما في ذلك تأكيد ما إذا كانت العملية سوف تبدأ انطلاقاً من أن الميزانية ستكون أقل من العام السابق بنسبة 7.4 في المائة.

54- وأوضحت الإدارة أن الميزانية المتوقعة أن يتم عرضها على المجلس ستكون ميزانية صفرية تأخذ بالحد الأدنى من النمو فيها. وستجري، مع ذلك، عملية إعادة توازن داخلية للموارد وفقاً لاحتياجات الدوائر. والمقصود من نقطة البدء المحددة بنسبة 92.5 في المائة هو خلق حيز تبدأ فيه إعادة توزيع الموارد.

**مسائل أخرى - موقف السيارات**

- 55- طلب أحد الأعضاء تحديثاً عن المسألة التي أثرت في الاجتماع الأخير للجنة مراجعة الحسابات والمتعلقة بتوفير أماكن وقوف لسيارات ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي.
- 56- وردت الإدارة بأنه تم النظر في المسألة غير أن عدد الأماكن المتاحة المخصصة لوقوف السيارات محدود فعلاً واقترحت إتاحة هذه الأماكن بناء على طلب ممثلي المجلس على أساس كل حالة على حدة وعلى مبدأ توفير الخدمة لمن يطلبها أولاً.
- 57- وأعرب العضو عن عدم رضاه عن هذا الترتيب، وذكر الإدارة أن رئيس الصندوق كان قد أشار إلى أنه سيتم حل هذه المشكلة.
- 58- واختتم النقاش على أساس أن الطلب سيلقى مزيداً من النظر.

**مسائل أخرى - الآلية العالمية**

- 59- طلب أحد الأعضاء تحديثاً عن مجموع التكاليف التي تم تكبدها حتى الآن، وفقاً للمعلومات المقدمة إلى المجلس التنفيذي.
- 60- وجرى تذكير اللجنة بالرد المقدم إلى دورة المجلس الخاصة في مايو/أيار 2012، ومفاده أنه، بالإضافة إلى مبلغ 438 000 دولار أمريكي الذي يمثل تكلفة الحكم، فقد تم تكبد مبلغ إضافي قدره 192 000 دولار أمريكي كتكاليف قانونية.
- 61- وأخذت اللجنة علماً بأن الصندوق لم يتكبد أية تكاليف إضافية منذ تقديم تقرير عن ذلك إلى المجلس في شهر مايو/أيار.
- 62- واختتم الاجتماع.